الفصل التاسع

جَامعَة عليكرَة الإسْلامِيّة

منذ عام ١٨٧٠ لم تكن مؤسسة عليكره (التي نشأت مدرسة ثم أصبحت كلية ثم أخيراً جامعـة)[٢] المركز الرئيسي للتطور الثقافي للمسلمين في الهند وحدهم بل قد ساهمت إلى حد كبير في دمج النشاطات الفكرية والثقافية مع منجزاتها. وحيث أن هذه الجامعة ذات شخصية إسلامية بشكلها الجوهري فقد كانت بناءاً على قانون الجامعة الإسلامية عام ١٩٢٠ تحت سيطرة المسلمين وكـان أعضاء المجلس الأعلى فيها والمجلس الأكاديمي والمجلس الإداري

---

(١) عليكره مؤلفة من كلمتين: علي وكره ومعناها قلعة أو مدينة علي وفي الهند وباكستان كثير من البلدان يضاف إليها لفظ كره وقد احتار العرب في كيفية كتابة هذا الاسم لأن كلمة كره فيها حرفان سنسكريتيان وهما الكاف التي تلفظ كالجيم المصرية العامية والراء التي هي مع الهاء التي بعدها تشكلان حرفاً واحداً يوضع اللسان فيه في سقف الحلق ولذا فإنها إذا كتبت بالحروف اللاتينية أمكن لفظها على وجه قريب من الصحة وهو هكذا ALi GARH

(٢) زرت هذه الجامعة سنة ١٩٨٥ وزرت الدار التي كنت أقطنها فرأيت الجامعة قد عراها انقلاب حط من قيمتها مادة ومعنى إذ أنها بعد أن كانت زاهية مزدهرة وأعظم جامعة في البلاد أصبحت أشبه بقرية مهجورة وليس عليها سمة الإسلام ولا سمة جامعة عظيمة. وحينما كنت أستاذاً في هذه الجامعة كان معاون المدير أو الرئيس انكليزياً ورئيس شعبة الرياضيات افرنسياً ورئيس شعبة العلوم ألمانياً ورئيس شعبة اللغة العربية والتاريخ انكليزياً ثم أتى ألمانياً وكان بين الأساتذة أستاذ بوذي وآخر هندوكي وكانت السنسكريتية تدرس كلغة اختيارية لمن أراد. وكل ذلك قبل الاستقلال.

ينتخب انتخاباً بشكل مباشر أو بطريقة الإختيار. وفي حين قدمت الجامعة مساهمة شاملة في التنمية الثقافية العامة في البلاد فقد ساعدت أيضاً في توفير الحاجات الثقافية والتربوية للأقلية من الناحية الدينية واللغوية، وفي الواقع أن الذي أعطى جامعة عليكره شخصيتها المميزة هو كونها كانت مستودع الثقافة والقيم والتقاليد الإسلامية.

وفي الجهاز الإداري لهذه الجامعة لم يكن مجال للتحيز والتمييز الطائفي ومما يؤكد ذلك عدم تحريم قبول الطلبة من غير المسلمين وهناك أيضاً أساتذة وموظفون غير مسلمين وعلاوة على ذلك فقد ازدادت نسبة غير المسلمين بعد الاستقلال في المجالين الطلابي والإداري.

التآكل البطيء للصفة الإسلامية في الجامعة:

على الرغم من أن حكومة الهند تستشهد دائماً بجامعة عليكره كدليل على تسامحها واسع الأفق وعلى نيتها الطيبة تجاه المسلمين (وخاصة في دول الشرق الأوسط الإسلامية) وعلى الرغم من أن الجامعة تؤدي عملها ضمن الإطار العام المقدم وفق النظام التربوي الهندي إلا أنها أصبحت موضع نقمة الهنادكة منذ عام ١٩٤٧. وعلى الرغم من أن منصب نائب رئيس الجامعة منذ عام ١٩٤٨ قد عهد به إلى شخصيات بارزة مثل الدكتور ذاكر حسين (الذي أصبح رئيساً لجمهورية الهند) والكولونيل زايدي وبدر الدين طيبجي ونواب علي يار جنك الذي تمتع بالثقة الكاملة لدى زعماء الهنادكة وغيرهم ولكن كل هذا لم يكن مستساغاً لدى زعماء الهنادكة وحكامهم ولم ينقذ الجامعة من الإدعاءات ضدها.

إن الطريقة التي اتبعتها الحكومة الهندية في معاملة هذه الجامعة خلال ٢٠ سنة الأخيرة سببت استياءاً عميقاً وغيظاً بين المسلمين في أنحاء البلاد كلها، وكانت الحكومة تقوم ببطء ولكن باستمرار بانتهاكات في أمور الجامعة والهدف الرئيسي من هذا التدخل هو إضعاف الصفة الإسلامية للجامعة.

في بادىء الأمر ازداد عدد الطلاب غير المسلمين فبلغت نسبتهم ٣٥٪ وذكر مصدر آخر أن عددهم كان ١٥٠٠ طالب عام ١٩٦٧ وكان عددهم مرتفعاً في بعض الأقسام، فعلى سبيل المثال ٤٠٪ في كلية الهندسة وأكثر من ٥٠٪ في كلية الفنون، وليس هذا في حد ذاته سبباً مهماً للشكوى ولكنه يوضح الحقيقة الساطعة وهي بأن جامعة بنارس الهندوكية لا يوجد فيها ١٪ من المسلمين مقيد في سجلاتها وليس هذا فحسب بل إنها لا تسمح لمسلم واحد أن يدخل كلية الهندسة أو أية كلية مهنية أخرى.

والدليل الآخر على موقف الحكومة العدائي لجامعة عليكره يظهر في رفض الحكومة لعدة سنوات السماح للجامعة بافتتاح كلية للطب[1] على الرغم من قيام الجامعة بتوفير الأموال اللازمة لهذا الغرض، وعلى الرغم من تأسيس كليات جديدة للهندسة والفنون والطب في أجزاء أخرى من البلاد. وأخيراً عندما تأسست كلية الطب عام ١٩٦٣ حجز خمسون بالمائة من المقاعد لغير المسلمين.

ولتأمين الحاجات المتزايدة للطلاب غير المسلمين أدخلت اللغة الهندية الرومانية[2] وتأسس قسم مستقل للغة السنسكريتية وبالإضافة إلى ذلك وفي أعقاب صدور قانون التعديل في جامعة عليكره الإسلامية عام ١٩٥١، حذفت مادة الديانة كمادة إلزامية وتوحدت دور الشباب المخصصة للطلاب وأدخل نظام التربية المشترك وزاد التأكيد على تاريخ الهنادكة القديم وأصبحت الإحتفالات تقام بمناسبة العطل الوطنية الهندوكية والهندية من أجل تعزيز التوحيد الطائفي، والأهم من هذا كله أنه في عام ١٩٥٩ ترأس أشخاص غير مسلمين تسع كليات

---

(١) كانت الجامعة زمن الاستعمار تدرس الطب العربي القديم على نطاق علمي واسع إذ كان يوجد بالإضافة إلى الطبيب المختص بالطب العربي القديم ثلاثة أطباء أحدهم خريج ألمانيا والثاني خريج انكلترا والثالث خريج كلية الطب في لاهور.

(٢) هي الأردية والتي تكتب بالحروف اللاتينية.

من أصل اثنتين وعشرين كلية. وكذلك كان لقانون عام ١٩٥١ دور عظيم في فتح مجلس الإدارة في الجامعة أمام غير المسلمين وجعل الرئيس الهندي رئيساً عاماً للجامعة وكلّف بمهمة تعيين نائب رئيس من قائمة تضم ثلاثة مرشحين يقدمها المجلس إليه، وهكذا بدأ التآكل البطيء للشخصية الإسلامية لهذه المؤسسة.

لم تفلح هذه التغييرات وغيرها في تهدئة زعماء الثورة الطائفية الهندوكية الذين كانوا يرغبون في امتصاص الجامعة الإسلامية بكاملها وبتحويلها إلى جامعة تابعة تغرق عددياً بالكيان الهندوكي الكائن في جوارها. وكتبت صحيفة جان سينغ الأسبوعية تلخص وجهة نظر الهنادكة المتطرفين بما يلي:

يبدو واضحاً أنه لا مكان لجامعة إسلامية في هندوستان. وستبقى جامعة عليكره الإسلامية موضع شك ما دامت تطلق العنان لهدفها المريب وهو استعادة الحضارة الإسلامية في الهند.

وبناء على هذه الدوافع كان من الطبيعي أن يفسر المسلمون اقتراح وزير التربية الهندي في بداية سنة ١٩٦٥ بحذف كلمة (الإسلامية)[١] من اسم الجامعة وجعلها جامعة عليكره فقط على أنه كان يرمي إلى الإسراع في عملية التآكل. وقد وصفت صحيفة نصف شهرية تصدر في مدراس رد فعل المسلمين بما يلي:

الآن، ما الذي دفع السيد (شاغلا)[٢] يا ترى لأن يقوم بتفجير الوضع فجأة دون أي تحريض؟ ومن الذي سيقرر هذا التغيير؟ هل يتوقع أن يقوم رجال الكونغرس الذين لا يمثلون وجهة نظر المسلمين على الإطلاق بهذا الأمر؟ وهل اهتم السيد شاغلا بشعور المسلمين وعواطفهم بشأن هذا الأمر؟ إنه موضوع مهم

---

(١) أراد الهنادكة حذف لفظ اسلامية فأقامت الجامعة دعوى على الحكومة وربحتها وظل اسم الجامعة (جامعة عليكره الإسلامية).

(٢) CHAGLA

جداً إذ أنه يتضمن محو أثر تاريخي بعيد الأجل وله خلفية ثقافية إسلامية في فترة قرن من الـزمن. إذا سلمنا جدلاً أن الجماعة الإسلامية، كما هي اليوم، لا تستـطيع الضغط على الحكـومـة لتثبت لهـا عدم قدرتها على العبث بأسماء المؤسسـات التـاريخية بطريقة عفوية. هل تستطيع حكومة الهند أن تتجاهل الـرأي العـام العالمي؟ وماذا سيكون رد الفعل في الدول الإسلامية إزاء هذا العمل؟ ألا يفسر هذا الأمر بضعف المسلمين التام في موضوع كهذا؟.

حوادث ٢٥ أبريل ونتائجها:

بينما كان اقتراح وزير التربية مازال قيد البحث والمناقشة الحادة، جرى حادث مزعج في الجامعة نفسها وذلك بناء على ضغط من لجنة التحقيق التابعة للمجلس النيابي ولجنة المنح الجامعية وبتحريض من نائب رئيس الجامعة شخصياً فقـد قرر المجلس الأكاديمي في ٢٢ أبريل ١٩٦٥ تخفيض عدد الـطلاب الـداخليين (في محافظة عليكره) في كليات الهندسة والطب في الجامعة من ٧٥ إلى ٥٠٪ وقد أدى هذا القرار الذي يؤثر بشكل خطير في مستقبل الطلاب المسلمين وغير المسلمين معاً في الجامعة، إلى استياء حاد تحول إلى مظاهرة ضمت ٣٠٠ طالب في ٢٥ أبريل وذلك عند اجتماع مجلس إدارة الجامعة لتصديق القرار. فاستدعت الجامعة رجال الشرطة وحدث صدام بينهم وبين الـطلاب وحـاول بعض الـطلاب الثائرين مهاجمة نائب رئيس الجامعة، نواب علي يا رجنك، الذي أصيب بجروح خطيرة وأصيب طالبان بجروح عندما أطلق رجال الشرطة النار عليهم وأغلقت الجامعة إلى أجل غير مسمى.

كانت هذه قضية بين الطلاب وسلطات الجامعة وهي قضية مألوفة جداً في المعـاهـد العلمية كما سنرى ذلك في باقي أرجاء الهند وهي تضم طلاباً من المسلمين وغير المسلمين الذين تأثروا بالنسبة الجديدة. وكانت هذه الحركة بعيدة عن أي اعتبار طائفي وقد جاءت الأمور مؤيدة لهذه النظرة من تعليقات الصحف التي تنتمي إلى قواعد مختلفة في الرأي العام ومن مصادر موثوقة وعلى

سبيل المثال فقد ذكرت صحيفة ستيتس مان بأن النقطة التي دار حولها إجماع الرأي بين السلطات والطلاب هي أنه لا يوجد في الأمر موضوع طائفي وأن المتظاهرين كانوا من المجموعتين الإسلامية والهندوكية.

وعلقت صحيفة إنديان إكسبرس في مقالة لها بأنه لحسن الحظ لم يكن النزاع طائفياً... وقال كاتب هندوكي: «كان هناك العديد من الطلاب غير المسلمين بين أولئك الذين هجموا على مجلس إدارة الجامعة أثناء انعقاده، ولم يخطط لهذا النزاع الطلاب المسلمون وحدهم بل قد تعدت المصالح المكتسبة الحواجز الدينية والإجتماعية». وختمت صحيفة هندوستان تايمز مقالها الذي نشرته تحت عنوان: (عليكره) بالكلمات التالية: «إن إحدى المشاكل التي يجب دراستها وليس بالنسبة لعليكره وحدها: (هي لماذا لا تنجح المحادثات الكلامية بين سلطات الجامعة والطلاب؟) والسؤال الأكثر إلحاحاً هو لماذا لا توجد إمكانية لإيجاد الوسائل التي تمكن السلطات من مقاومة الضغط السياسي أو أي ضغط آخر من الخارج، وتعاني كل الجامعات من مشاكل أخرى عديدة مثل الاكتظاظ في عدد الطلاب الذي يؤدي إلى الفوضى غير أن المشكلتين الأساسيتين المذكورتين في بادىء الأمر تستدعيان العمل الفوري». وقامت لجنة تحقيق تشريعية في يوبي تتألف من ستة أشخاص مهمتها معرفة أسباب الحادث وزارت الجامعة بعد حوادث ٢٥ أبريل وكانت نتائج بحثها مشابهة لما ذكرناه.

في الواقع تعتبر فوضى الطلاب أمراً اعتيادياً في المعاهد العلمية وقد ظهرت بشكل أوضح منذ الاستقلال، وقد تأثرت معظم الجامعات من وقت لآخر بحوادث شغب يقوم بها الطلاب، وكانت بعض هذه الجامعات تضطر إلى إغلاق أبوابها في وجه الطلبة إلى أجل غير مسمى في بعض الحالات وفي البعض الآخر كانت الأسباب التافهة تؤدي إلى إعلان الإضراب وعلى سبيل المثال فقد رفض طلاب لكهنو حضور المحاضرات في عام ١٩٤٨ لأنهم لم يحصلوا على أسعار مخفضة في دور السينما وأعلن الطلاب في بعض نواحي

محافظة يوبي الإضراب عام ١٩٥٣ لأنهم أجبروا على الانتساب إلى اتحادات الطلاب. ومؤخراً هناك تقارير عن طلاب يتهجمون على أساتذتهم وعلى النساء. وبعد أسبوعين من حوادث عليكره تعرض نائب رئيس جامعة (غوهاتي)[١] في آسام لهجوم من قبل الطلاب لأنه رفض تأجيل الفحص؛ مما أدى إلى استقالته ولم تنخفض نسبة حوادث الشغب التي قام بها الطلاب في السنوات التالية وبناء على تحقيق قامت به صحيفة هندوستان تايمز خلال عامي ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ظهر أن هناك حوادث شغب مستمرة في البنغال الغربية وفي ولاية يوبي ومادهيا براديش وكيرالا بينما تصاب الولايات الأخرى بحوادث شغب دورية.

وفي محافظة لكهنو أعلن طلاب كلية (ايورفيديك) [٢] اضراباً طويلاً استمر مدة عام كامل بدأ سنة ١٩٦٧. وكانت تعلن الإضرابات احتجاجاً على قضية اللغة أو على نقص المواد الغذائية أو نقص التجهيزات في المخابر أو النقص في خدمة السيارات أو في ارتفاع أجور السفن النهرية وغيرها من الأسباب التافهة. وفي بداية عام ١٩٦٨ أعلن طلاب الهندسة في أنحاء الهند كلها إضراباً امتد ٤٥ يوماً وأثبتوا فيه قدرتهم على الصبر والاحتمال. من هنا ونظراً لهذا الإضراب الطلابي المنتشر وانعدام النظام ووجود الفوضى التي نجمت عن ذلك كان يجب أن تعالج حوادث عليكره بشكلها الطبيعي على أنها ظاهرة تعبر عن القلق الذي أصاب الحياة العلمية في البلاد ولكن كما سنرى الآن لم يكن الأمر كذلك.

على الرغم من الإجماع العام حول منشأ حوادث عليكره وطبيعتها إلا أن الأطراف المعادية لجامعة عليكره والتي تضم بعضاً من المسلمين الانتهازيين في الكونغرس قد بذلت قصارى جهدها لإضفاء الصيغة الطائفية على هذه الحوادث واتخاذها حجة لشن حملة قوية ضد وجود الجامعة نفسها؛ فقد حاول

---

(١) GAUHATI

(٢) AYURVEDIC

أفـراد جمـاعة جان سنغ وأفراد حزب ساميوكتا[1] الإشتراكي إثارة الرأي العام فطالب عضو في الكونغرس في اجتماع عقد في يوبي في ٢٨ أبريل بإغلاق الجـامعـة إغلاقاً تاماً وإلى الأبد، واتهم (مسرا)[2] جامعة عليكره بأنها مؤامرة باكستـانية ضد الهند ووجه سؤالاً بلهجة قاسية فيها معاني النقمة بقوله: «هل ستـأخـذ الحكـومـة بعين الاعتبار كل ما حصل في كنجركوت[3] والإزعاجات المزعومة التي تعرضت لها الفتيات في إحدى كليات جامعة عليكره، والمشهد الذي ابتدعه الدكتور فريدي (اشتراكي) في مجلس يوبي حول اللغة الأردية؟.

كم سيصبح هؤلاء الناس أضحوكة وسذجاً حينما يصرون على تشويه سمعة هؤلاء المـظلومين بأن ينسبوا إلى بعض الطلاب أنهم كانوا قبل يوم واحد من الحادث يصلون أمام صورة أيوب خان رئيس جمهورية باكستان».

وسرعان ما انضم وزير التربية الهندي السيد شاغلا إلى المجموعة ووصف الحـوادث بأنهـا طائفية، على الـرغم من قنـاعتـه التامة بأن العدد الأكبر من الموظفين والطلاب ليسوا طرفاً في هذه العصابة الإجرامية التي لا تستحق أن تحيا في مجتمع متمدن، وعلى الرغم من أن هذه الاضطرابات كانت موجهة ضد نائب رئيس الجـامعة المسلم، فقد عمل شاغلا بنفسه على ترويج فكرة تقول: إن بعض الأساتذة قاموا بالتحريض على هذه الحوادث، واتهم شاغلا هذه العنـاصر الطائفية الرجعية والفاشية بأنها عارضت منذ البداية تعيين نائب رئيس الجـامعـة وذلـك بسبب أفكـاره التحـررية وحل مشاكل الجامعة بهدوء ولإضـــرام مزيد من النيران ادعى وزير التـربية الهنـدي، بعيداً عن مسـامـع الصحافة، بأن الجامعة أصبحت مركزاً لنشاطات مؤيدة لباكستان ومركزاً لتعيين الأشخاص ذوي الخبرة من خريجي كلية الطب والهندسة لصالح باكستان وقد ادعت جماعة جان سينغ بأنها اكتشفت يد باكستان القذرة في تلك الحوادث.

---

(١) SAMYUKTA

(٢) MISRA

(٣) KANJARKOT

وبلغت الأمور ذروتها عندما زعم بأنه قبل هذه الحوادث بوقت قصير تشرفت الجامعة (تدنست؟) بزيارة عضو من لجنة باكستان العليا. في الواقع ليس هناك عصاً فيها من القوة ما يكفي لضرب عليكره. بعد أن تزودت القوى المعادية لعليكره بعذر مناسب، دعت إلى تعيين لجنة منفصلة ذات مستوى عالٍ لكي تتخلص من العناصر الطائفية والمعادية للوطنية غير المرغوب فيها، ودعت إلى إدانة المؤتمر الثقافي الإسلامي الذي يهتم بالمشاكل التربوية للمسلمين ويترأسه نائب رئيس جامعة عليكره وأدانت جمعية خريجي هذه الجامعة.

إن هذه الإتهامات القاسية الموجهة ضد جامعة عليكره أثارت انفجاراً مفاجئاً من الغضب والإحتجاج لدى زعماء المسلمين فأرسل عدد من الشخصيات الإسلامية البارزة ومنهم بعض رجال الكونغرس في (ميروت)[1] مذكرة إلى رئيس الجمهورية الهندية احتجاجاً على اتهامات شاغلا وأشار الدكتور سيد محمود، الذي شغل مرة منصب الأمين العام للكونغرس ووزير سابق في الإتحاد الهندي إلى أن اتهامات شاغلا قد سببت القلق في النفوس وجرحت مشاعر المسلمين في أنحاء البلاد وأدت إلى تسبب تحيز الغالبية ضد المسلمين، وبالتالي فإنها تؤدي إلى نكسة في القوة الوطنية والتكامل العاطفي، وكذلك اتهم وزير التربية بالتجاهل المقصود لنتائج تقرير اللجنة التشريعية في يوبي.

وفي التقرير الذي رفعته اللجنة المؤلفة من شخصين مسلمين أحدهما شيوعي والثاني عضو في الكونغرس ذكرت بأن الغالبية ليست من الطائفيين وأنه ليس هناك فرد واحد في هيئة المدرسين مسؤولٌ عن تخطيط الثورة أو تحريض الطلاب لمهاجمة نائب رئيس الجامعة، ولم تجد اللجنة أي دليل عن اشتراك أي شخص من لجنة باكستان العليا في هذه الحوادث وذلك بغض النظر عما يمكن أن تفعله حكومة باكستان أو بعثاتها في أمور أخرى.

شعر نائب رئيس الجامعة شخصياً بأنه من الضروري دحض الاعتداءات

(١) MEERUT

المغرضة والعابثة علناً والقائلة بوجود نشاطات مؤيدة لباكستان ضد عليكره وبأنها أصبحت مركزاً لتعيين الأطباء والمهندسين لصالح باكستان ومما قاله: «إذا ذهب أحد خريجينا إلى الباكستان أو أي بلد آخر فالسبب في ذلك هو نقص فرص التوظيف في بلادنا وهي المشكلة التي يعاني منها الآخرون كذلك ومن الخطأ توجيه اللوم إلى عليكره في هذا الموضوع».

قدم الكـولـونيل زايدي دفاعاً مشابهاً وهو الذي شغل سابقاً منصب نائب رئيس الجامعة إذ قال: «إن أكبر برهان على بطلان معلومات الحكومة هو الاتهام الذي وجهته إلى الجامعة بأنها أصبحت مركزاً لتعيين الأطباء لصالح باكستان، إذ أن كلية الطب تأسست في الجامعة منذ ثلاث سنوات فقط أي في سنة ١٩٦٢ وستتلقى الدفعة الأولى من المتخرجين للدراسة فيها لمدة سنتين بعد الآن أي في سنة ١٩٦٧ فكيف يمكن إذن أن تعين باكستان أطباء متخرجين من جامعة عليكره الإسلامية وهي لم تخرِّج أحداً بعد؟. ومع ذلك لم يكن لهذه الإنكارات تأثير ملطف للجو على الحكومة الهندية التي بدت مصممة على الانتقام من الجـامعة، ولم تهتم الحكومة بالطلب الملح لإجراء تحقيق قضائي كامل في الحوادث التي جرت؛ ففي مايو ١٩٦٥ أعلن قانون لجامعة عليكره الإسلامية ذلك القانون الذي انتزعت بموجبه السلطة من أيدي الشخصيات المنتخبة في حين أعيد تنظيم المجلس التنفيذي ومجلس الإدارة من جديد وأصبح يتألف بشكـل رئيسي من أعضـاء معينين. وألغى القانون أيضاً منصب مساعد نائب رئيس الجـامعة وركَّز السلطة في يدي نائب رئيس الجامعة وأعضاء المجلس التنفيذي التسعـة، ويقـوم رئيس الجامعة الأعلى بترشيح سبعة منهم بموجب سلطته كرئيس أعلى للجامعة. ومن الجدير بالذكر أن جميع المحرضين على الهياج قد أبعدوا من القائمة الجديدة التي ضمت ٥١ عضواً مرشحين لمجلس الإدارة منهم بعض الإنتهازيين واثنان أعضاء في المجلس النيابي ولم ينجحا في الانتخابات الأولية، وعدد من أعضاء لجان التحقيق التي تشكلت عامي ١٩٦١ - ١٩٦٥ . وقد تجاهل القانون توصيات لجنة التحقيق الشرعية في ولاية يوبي

التي عارضت تشكيل مجلس إدارة مرشح ومجلس تنفيذي على أساس دائم، واقترحت تحديد مدة سنة للمجلسين. وفي هذه الفترة يمارس نائب الرئيس السلطات الممنوحة له. وهكذا تقرر مصير مركز الثقافة العظيم الذي أسسه ابن البلد الشهير وانتهى استقلاله؛ ومما يدعو للسخرية هو الزعم بأن هذه الخطوة تمت للتأكيد على أن الجامعة تؤدي مهمتها بهدوء كمركزٍ أكاديمي في أفضل تقاليد جامعية. ولكن المتحدثين باسم الحكومة والقائلين بهذا الرأي قد تجاهلوا حقيقة أن حركتهم القائلة بتحرير الحكم الذاتي لجامعة عليكره قد خالفت وجهات النظر التي أبداها الأعضاء الستة في لجنة التربية التي يترأسها الدكتور كوتهري[1] والتي تم التعبير عنها بصراحة قبل أربعة أسابيع بعد جولتهم في المراكز الثقافية في محافظة يوبي وبعد أن تحدثوا مع العديد من نواب الرؤساء وموظفي الحكومة وعدد آخر من المسؤولين، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقدوه أكد أحد الأعضاء وهو الدكتور (سيدين) المستشار الثقافي المساعد لحكومة الهند على ضرورة إعطاء الجامعات حقها الكامل في الحكم الذاتي».

وعلقت صحيفة (توت)[2] في دلهي على القانون بسؤالين:

الأول: هل كانت جامعة عليكره مختلفة كثيراً عن العديد من الجامعات الأخرى في موضوع الفوضى الطلابية؟.

الثاني: هل أدرك السيد شاغلا وأولئك الذين أيدوا تصرفهم المعاني التي انطوى عليها القانون القاضي بإلغاء الحكم الذاتي للجامعة؟.

وتابعت الصحيفة الأسبوعية تقول: «وكانت النتيجة نمو إحساس ليس فقط لدى الجامعة الإسلامية المتفهمة، بأن الجامعة قد أصبحت هدفاً للنقد بسبب الإعتقاد الخاطىء بأن الطائفية تبدأ وتنتهي عند هذه المجموعة. وأن السيد شاغلا ولا شك مسلم وربما كان شخصاً جيداً مثل أولئك الذين ينتقدونه ولكنه

---

(١) KOTHARI

(٢) THOUGHI أي الفكر.

لم يبال بأن يدفع عن نفسه شبهة كونه يفوق الهنادكة بنزعته الفكرية الطائفية الملحوظة؛ فقد انهمك في إلقاء عدد كبير من المحاضرات الأخلاقية على المسلمين يدعوهم فيها إلى أن يصبحوا وطنيين وفريقاً ممن كان يطلق عليهم اسم الإتجاه السائد في القومية.

يمكن القول أن هذا العمل يدعو إلى الريبة في الدافع وراء قانون الجامعة، هل علينا أن نفترض أن الجامعات الأخرى التي استوطنت فيها تقريباً الفوضى الطلابية قد تجنبت اتباع المعاملة القاسية مع طلابها لأنهم من الإتجاه السائد في القومية. أو إذا طرحنا السؤال بطريقة مختلفة هل يعقل أن يفترض أحدهم بأن العنف والفوضى يكونان سيئين فقط عندما تكون الطائفية، سواء حقيقية أو خيالية، من ورائهما؟.

وكمبدأ نقول: أنه من المؤسف أن ينتهك الحكم الذاتي في الجامعة مهما يكن السبب؛ أما في حالة جامعة عليكره فإن الموضوع يستحق أكثر من مجرد الأسف، لأن الجماعة الأقلية شعرت بأن العلمانية في هذا البلد لا يمكن أن تكون ضماناً موثوقاً بالنسبة لحماية حضارة هذه الأقلية وتطويرها.

وفوق كل هذا فإن كبح جماح الحكم الذاتي لأية جامعة تكون ذات أهمية رئيسية بالنسبة لحياة الأقلية الدينية واللغوية وبذلك يكون قانون الجامعة يتعارض مع المادة ٣٠ من الدستور الهندي الذي يمنح جميع الأقليات، سواء أكانت تقوم على الدين أو اللغة، الحق بتأسيس المعاهد التربوية التي تختارها وإدارتها بنفسها. والذي يشترط أيضاً أن الدولة إذا منحت مساعدة مالية للمعاهد التربوية يجب ألا تتحيز ضد أي منها على أساس أنها تحت إدارة أقلية سواء أكانت تقوم على الدين أو اللغة.

وبالتالي فإن الذي تعرض للخطر ليس الجامعة وحدها بل أهل البلاد، ففي بلد حرّم دخول الأقلية المسلمة إلى معظم المعاهد التربوية قدمت جامعة عليكره شعاع الأمل الوحيد للشباب المسلمين الباحثين عن المعرفة وعن مهنة

في الحياة، إلا أن القانون الجامعي بالإضافة إلى كونه أضعف الشخصية الإسلامية بهذه الجامعة فقد جعل من الصعب جداً الإنتساب إليها أيضاً مثلها مثل أي معهد آخر؛ ولا عجب أن يجد المسلمون الهنود في هذا العمل الأخير ضد عليكره حركة ذكية لا بل خبيثة من أجل سحقهم وإضعافهم ثقافياً واقتصادياً ومن هنا كانت موجة الاحتجاج العنيفة هذه التي شنّها المسلمون ضد القانون الجامعي في أنحاء الهند كلها، ولا عجب أن تكون مشاعر المسلمين قد أجمعت على الاستنكار وأن يقف الجميع وقفة واحدة ضده سواء المتمسكين بالتقاليد من الكونغرس والعلماء والجماعة الإسلامية والعصريين ورابطة العالم الإسلامي وأعضاء الحلف الإسلامي ـ الهندي، وغيرهم. وقد استنكره أيضاً مفتي عتيق الرحمن عثماني، ومولانا أسد ميان مدني، ومولانا سيد أبو حسن علي الندوي، ومولانا أبو الليث الإصلاحي، ومحمد يوسف صديقي، والدكتور سيد محمود عضو المجلس النيابي، والقاضي محمد عادل عباسي، والسيدة أنيس أحمد كيدوى[1] عضوة المجلس النيابي وأخت زوجة وزير الإتحاد الراحل وافي أحمد كيدوى، ومحمد ياسين نوري وزير سابق في الكونغرس في بمبي، ومحمد إسماعيل عضو المجلس النيابي، وإبراهيم سليمان سيت[2] من كيرالا، والدكتور محمد عبد الجليل فريدي (اشتراكي). وبعد أن قام بالتحقيق وفد مؤلف من ثلاثة أشخاص حدد مجلس المشاورات الإسلامي يوم ١٦ يوليو يوماً لصلاة جماعية من أجل طلب المساعدة الإلٰهية لحماية شخصية الجامعة الإسلامية. وأرسل المسلمون أيضاً برقيات ورسائل احتجاج إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية احتجاجاً على القانون الجامعي وذكرت صحيفة أسبوعية في دلهي قائلة: من المستحيل إحصاء عدد البرقيات ورسائل الإحتجاج التي أرسلت إلى رئيس الجمهورية في الهند ورئيس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس مجلس المشاورات الإسلامي بعد صلاة الجماعة.

وفي دلهي أقيمت الصلاة من أجل جامعة عليكره في كل مسجد وأرسلت

---

(١) KIDWAI

(٢) SAIT

أكثر من ٢٠٠ برقية احتجاج من مركز إسلامي واحد وكانت عاقبة هذه المطالبات موجة اعتقالات واسعة النطاق بين صفوف المحتجين، ومصادرة رسائل الاحتجاج، والأهم من هذا اعتقال الجهاز الصحفي ومصادرة نسخ عدد من جريدة جامعة عليكره الصادرة في ٣٠ يوليو ١٩٦٥ والصحيفة الأردية الأسبوعية (نداء ملت) الصادرة عن لكهنو. وفي الوقت نفسه اعتقل عضو منتخب في مجلس الإدارة القديم والمجلس التنفيذي يدعى بشير أحمد سيد من مدراس بتهمة الاشتراك مع الطلاب وأنه تبادل معهم الآراء والنصائح في ٢٤ أبريل.

في غضون ذلك حررت وثيقة رسمية في المحكمة العليا تعترض على شرعية القانون الجامعي وأكد مقدمو العريضة بأن هذا القانون ينتهك المواد ١٣ و١٤ و٢٩ و٣٠ من الدستور وبالتالي يجب إلغاؤه، وهو يطمس شخصية الجامعة ويضع إدارتها بين أيدي أشخاص لا يعتبرون ممثلين عن المسلمين إلا أن المحكمة نصحت بسحب هذه الوثيقة على اعتبار أن القانون المذكور قانون مؤقت.

بلغت حركة عليكره ذروتها في المؤتمر الهندي المنعقد في لكهنو في السابع والثامن من أوغست ١٩٦٥ وحضره نحو ١١٠٠ موفد من كافة الولايات الهندية الست عشرة. وعلى الرغم من أن حاكم المدينة كان قد سبق له أن أصدر قانوناً برقم ١٤٤[1] يحرم فيه على الشعب المسيرات والإجتماعات إلا أن المؤتمر عقد في وقته المحدد وقد علق مراسل صحيفة أسبوعية تصدر في مدراس بما يلي: «لم يحدث في تاريخ الهند من قبل أن قدم خريجو المعاهد العلمية من كافة أنحاء البلاد معروضات واجتمعوا بهذا العدد لكي يتفادوا حصول كارثة كما أكدت معظم الوفود».

وقد عكست الخطابات التي ألقيت في هذه المناسبة الخوف الكامل بين المسلمين من أن يقضى على عليكره كمركز للعلوم الإسلامية. وهناك تأكيد بأن عليكره سيقضى عليها إذا لم تستمر الأهداف والدوافع الموجودة في قانون

(١) المادة ١٤٤ تحرم اجتماع أكثر من أربعة أشخاص في مكان واحد.

الجامعة الإسلامية لعام ١٩٢٠ بمهمتها في تنظيم أمور الجامعة ودفع عجلتها إلى التقدم في المستقبل؛ من هنا يجب عدم التلاعب بهذه الأهداف والدوافع. ودعا الدكتور محمود إلى نضال بلا هوادة من أجل الحصول على الحقوق الدستورية بالطريقة نفسها التي حاربنا بها نحن المقاتلين من أجل الحرية والتخلص من ظلم الحكم البريطاني. قال احترام علي رئيس لجنة الاستقبال بأن شاغلا لا يتمتع بثقة المسلمين أو أية فئة أخرى ودعا المؤتمر أيضاً إلى إجراء تحقيق قضائي للتأكد مما إذا كانت الحوادث عفوية أو متعمدة.

كانت مطالب المسلمين كما ذكرت في المؤتمر وفي عدد من القرارات الصادرة عن مؤسسات إسلامية أخرى على الشكل التالي:

١ ـ عدم حذف كلمة(إسلامية) من اسم الجامعة.
٢ ـ حماية الشخصية الرئيسية الإسلامية للجامعة.
٣ ـ ولضمان هذا يجب تحويل إدارة الجامعة إلى أيدي مسلمين منتخبين بشكل رسمي مع السماح للطلاب المسلمين وللأساتذة وللموظفين بالاحتفاظ بالأكثرية كما كانوا في السابق.
٤ ـ يجب الاستمرار في حماية وتطوير الثقافة الإسلامية لا بل وتشجعيها، ولتحقيق هذا الأمر يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتدريس الطلاب العلوم الدينية والأخلاقية، ويجب التوسع، وليس الاستمرار فقط، في تقديم التسهيلات لتدريس علوم الدين والدراسات الإسلامية واللغة العربية والفارسية والأردية والأدب إلى جانب العهد الإسلامي في التاريخ الهندي. ويجب طرد العناصر الملحدة من بين الأعضاء الذين يشرفون على القضايا الجامعية.
٥ ـ من أجل المحافظة على الجو الإسلامي في الجامعة يجب احترام الشعائر الإسلامية في الحياة الجامعية مثل الاحتفال بحلول شهر رمضان وتوفير التسهيلات لأداء الفروض الدينية.

يجب الملاحظة إلى أن هذه المطالب ليست تعسفية ولا قائمة على خيال

ولا على ثقافةٍ خاصة، بل هي مطالب جوهرية مذكورة في توصيات لجنة تحقيق عام ١٩٦١، ومما أكدته هذه اللجنة ما يلي: يجب أن تقوم جامعة عليكره بتطوير ودراسة ما يمكن وصفه بمساهمة الجماعة الإسلامية في الحضارة الإسلامية القومية لا بل وفي الحضارة الإنسانية في العالم أجمع. إذا قلنا أن الإسلام قد قدم مساهمات جوهرية ورئيسية إلى هذا الإرث من الناحية التاريخية وفي الوقت الحاضر أيضاً، فإن هذا القول حقيقة واضحة لا يجرؤ على إنكاره أحد ولو كانت لديه معلومات في دراسة التاريخ والمدنية.

هذا هو التقليد الحي وهذه هي القوى الحية التي نرغب بحفظها وإبقائها في الأذهان في هذه الجامعة.

كذلك أكد التقرير على ضرورة تطوير الأقسام الكبيرة من أجل تدريس اللغات العربية والفارسية والأردية إلى جانب الأدب، ودراسة المساهمة الإسلامية في النظام الهندي والفكر والفن في الهند. وخاصة خلال فترة القرون الوسطى.

كيف تستطيع جامعة عليكره أن تلعب هذا الدور بفعالية ما لم تحفظ شخصيتها الإسلامية وخاصة اسمها وبيئتها الإسلامية، كما يطالب المسلمون؟ أما المطالب الإسلامية الأخرى فيمكن اعتبارها ملحقة بهذه المطالب الرئيسية، وعلى سبيل المثال لا يمكن المحافظة على بيئة إسلامية ما لم تكن أكثرية الطلاب وأعضاء الجامعة والموظفون من المسلمين وتتأكد القيم الإسلامية العامة. وكذلك يجب أن يحصل الطلاب المسلمون وأعضاء الكلية على الأفضلية لسبب بسيط وهو أن الطلاب المسلمين، كما ذكرنا سابقاً تعرضوا دائماً إلى سياسة التمييز في موضوع الثقافة العليا وأن أية سياسة أخرى سوف تؤدي إلى مزيد من التخلف الثقافي عند المسلمين.

قانون جامعة عليكره الإسلامية عام ١٩٦٥:

في غضون ذلك أوضح وزير التربية سياسة الحكومة المستقبلية بالنسبة إلى

جامعة عليكره وذلك في مؤتمر صحفي عقد في كلكتا في ٢٥ يوليو. وقال إن الفقرات الشرطية التي ذكرت في القانون ستحصل على شكل دائم في القائمة التي كتبت مسودتها وهذا يعني أن مجلس الإدارة المنتخب والمجلس التنفيذي سيصبحان الشكل الدائم في دستور الجامعة، وعلقت صحيفة أسبوعية في دلهي على ذلك بقولها: «قيل إن الوضع الاستثنائي الذي حدث بعد تلك الحادثة يمكن معالجته فقط عن طريق مجلس إدارة معين ومجلس تنفيذي. ومعنى هذا أن الوضع في عليكره مقدر له أن يبقى شاذاً إلى الأبد».

وعندما قدمت القائمة الموعودة أخيراً إلى المجلس النيابي في الهند في شهر أوغست تعرضت للنقد من قبل عدد من الأعضاء. فقد وصفها ياشبال[١] سنغ الاشتراكي على أنها استبدادية، ووجه توبيخاً إلى وزير التربية لسلبه حقوق الأقليات الممنوحة لهم في الدستور إذ قام بتغيير شخصية الجامعة، وأدان بشدة الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الحكومة بطريقة استبدال الهيئات المنتخبة بأخرى معينة. وطلب من شاغلا ألا يحاول فرض سياسة استبدادية على جامعة عليكره بينما تتمتع الجامعات الأخرى باستقلالها الذاتي. لقد أعيد فتح الجامعة تحت إشراف رجال الشرطة وبدا أنها ترزح تحت أحكام قانون الطوارىء. وقال: إن لجنة هندوكية شاملة تدعى لجنة تشترجي[٢] قد تدخلت في قضايا الجامعة ووجدت أنها غير طائفية، وكذلك أطرى عدد آخر من الزعماء المسؤولين النظام الذي تحافظ عليه الجامعة.

وقال مينو ماساني[٣] من سواتانترا[٤] بأن الجامعة كانت معهداً للثقافة الإسلامية وللمعرفة أسستها الأقلية لكي تقدم إليها حاجاتها ويجب ألا تقوم

---

(١) YASH PAL SINGH

(٢) CHATTERJEE

هي لجنة التحقيق في جامعة عليكره الإسلامية تعينت من قبل الحكومة الإتحادية في الهند سنة ١٩٦٠.

(٣) MINOO MASSANI

(٤) SWATANTRA

الحكـومـة بمقارنة بين جامعة بنارس الهندوكية وجامعة عليكره الإسلامية لأن الأخيرة معهد للأقلية[1] ولا يمكن فعل أي شيء لتغيير شخصيتها الإسلامية.

وقد طلب السيد بدر الدجى بصوت خافت ومخنوق إلى حزب الكونغرس بأن يكون أكثر رعاية لمشاعر الأقلية المسلمة الضعيفة وأنَّب شاغلا لتجاهله حالة الأقلية المسلمة، وكان جواب شاغلا على كل ما تقدم أن قال: إن الجامعة لم تلتزم بحدود المادة ٣٠ من الدستور الهندي وأن الحكومة هي التي وضعت هذه المـادة وليست الجمـاعة الإسلامية وكما هو ملاحظ فإن هذا التفسير يعارض استنتـاجـات لجنـة التخطيط في جامعة عليكره الإسلامية لعام ١٩٦١؛ فقد اعتقدت هذه اللجنة بأن قانون التعديل لعام ١٩٥١ لم يغير الشخصية الرئيسية للجـامعة على اعتبارها معهداً للأقلية ولم يغير المساعدة المالية المقدمة من جانب الحكومة.

وحول المبدأ الأساسي لرأي المحكمة العليا في قائمة التربية لكيرالا قيل إن المفهوم الحقيقي للمادة ٢٩ الفقرة الثانية والمادة ٣٠ الفقرة ١ يعتزم إيجاد معهد للأقلية بمقدار ضئيل من الغرباء وانتهى إلى القول بأن الحرية الأكاديمية تحمل معها الحق بتنظيم سياسة القبول.

ومثلما كان إقرار القائمة أمراً حتمياً كذلك كان انفجار الحرب مع باكستان في السـادس من سبتمبـر ١٩٦٥. وقيل إنـه يجب تعـديل جميع التعديلات الديمقراطية والتخلي عن كل هياج في صالح هذه التعديلات وذلك لمواجهة الكـارثة الجديدة والحاجة العظمى للمحافظة على الإنسجام الطائفي وتقديم

---

(١) أوضحت صحيفـة راديانس في عددها الصادر في ٣٠ يوليو ١٩٦٥ كيف كان التشبيه بجامعة بنارس الهندوكية مضللاً. فقالت إن القانون في جامعة بنارس لا يمكن أن يضر شخصية الجامعة الأساسية لأن تدخل الحكومة في أمور الغالبية يجب أن يتفق مع إرادة هذه الغالبية إلا أن استياء ١٠٪ من الأقلية يمكن أن يسبب خطراً على استقرار الحكومة القائمة ولا تجرؤ حكومة الهند أن تحرم عبادة البقر إلا أن تحريم ذبح البقر أمر سهل للغاية مثل قتل ذبابة.

جبهة موحدة وهكذا تقرر نهائياً مصير الجامعة.

ومن الجدير بالذكر أنه بينما استطاع شاغلا أن يهزأ متعمداً بوضع المسلمين بشأن عليكره وينهي استقلالها الذاتي ويلغي شخصيتها الإسلامية، فقد تراجع بذلٍّ عن جهوده لتغيير اسم جامعة بنارس الهندوكية وأن يجعلها تحمل اسم مؤسسها مادان موهان[1] مالاويا الأمر الذي لا يقل أهمية هو اندحار شاغلا في خطته هذه، وهي أنه تخيل يوماً يصبح فيه نائب رئيس جامعة بنارس مسلماً ونائب رئيس جامعة عليكره هندوكياً وأثارت هذه الملاحظة هواجس خطيرة بين الهنادكة أنفسهم ثم أتى تريلوكي[2] سينغ وحسم الأمر نهائياً من وجهة النظر الهندوكية عندما أعلن في بيان في ١٧ أوغست ما يلي: . . . إذا تم باسم العلمانية تعيين شخص هندوكي في منصب نائب رئيس جامعة عليكره يجب تعيين أشخاص مسلمين في عدد من المعاهد التي تعتبر الآن مراكز للثقافة الهندوكية. فهل تقبل الحكومة والشعب بذلك؟ من السهل بالنسبة للمسلم أن يستلم منصب نائب رئيس جامعة بنارس ولكن ليس من السهل تعيين مسلم في معاهد هاردوار[3] الثقافية.

لم يبق من حوادث عليكره ما يضطرنا للبقاء هنا فترة أطول وقد عبر مجلس الشورى للجامعة الإسلامية عن أسفه بقوله: «إننا نأسف أسفاً شديداً تجاه الحقيقة التي تفيد أن الحكومة، على الرغم من الاحتجاجات المتعددة ومطالب المسلمين الهنود إلا أنها لم تتراجع عن خطاها الاستبدادية تجاه مؤسستهم القومية العظيمة وهي جامعة عليكره الإسلامية».

واهتم مجلس المشاورات بموضوع الاستمرار في تأسيس معسكر لرجال الشرطة في حرم الجامعة وقال: إن هذا العمل لا ينقص فقط من استقلال الجامعة ويحط من نفوذها بل يضر أيضاً بالنمو العقلي والأخلاقي للطلاب.

---

(١) MADAN MOHAN MALVIYA

(٢) Triloki

(٣) HARDWAR

إذ أن استمرار وجود رجال الشرطة في حرم الجامعة، حتى بعد عودة الأمور أيضاً إلى نصابها، يفسر كدليل على انعدام الثقة في الطلاب من قبل نائب رئيس الجامعة، ودعا المجلس أيضاً إلى سحب القضايا الموجهة ضد ٦٠ طالباً على الأقل وعددٍ آخر من أصحاب المقامات الرفيعة المتعلقين بالجامعة. وطالب أيضاً حزب سواتا نترا بانسحاب الشرطة من حرم الجامعة وسحب القضايا الموجهة ضد الطلاب وقد علقت صحيفة أسبوعية في دلهي عن مشروعية هذه المطالب فقالت: «من سخرية القدر الإفراج عن طلاب جامعات بنارس وكيرالا واندرا براديش والعفو عن طلاب جامعة غوراكبور، وإطلاق سراح الثائرين في البنجاب ولكن عندما يتعلق الموضوع بطلاب عليكره تبقى الحكومة صلبة تجاه موضوع إطلاق سراحهم ولكن على الرغم من قوة هذه المجالس إلا أن صوتها لم يسمع وبقيت جامعة عليكره موضع نقمة».

المعاهد الإسلامية الأخرى:

كما هي الحال في جامعة عليكره فقد تعرضت المعاهد الإسلامية الأخرى إلى غزو التعصب الثقافي والتعصب الأعمى ومن المناسب هنا وصف المصير الذي لحق ببعض هذه المعاهد منذ استقلال الهند عام ١٩٤٧.

كانت الجامعة العثمانية أهم مركز للغة والأدب الأردي في الهند منذ تأسيسها سنة ١٩١٨. إذ انطلقت وفق برنامج موسع لترجمة الكتب القيمة والمعاهدات في فروع المعرفة المتنوعة من اللغات الأخرى إلى اللغة الأردية؛ لذا كان من الممكن أن تبقى اللغة الأردية كأداة للتدريس على مستوى الجامعة وحتى عام ١٩٤٨ عندما استولت الهند على حيدر آباد كان مكتب الترجمة في الجامعة قد ألف وأتمّ عدداً كبيراً من الكتب المدرسية باللغة الأردية، وأصدر نحو ٤٠٠ كتاب في مختلف المواضيع وابتكر أكثر من ٦٤,٠٠٠ مصطلح فني، وقد أثارت منجزاته في هذا المجال تقديرات كبيرة من علماء الترجمة والزعماء

الشعبيين وعلى سبيل المثال قال راجا غوبالا تشاري[1] في خطابه الذي ألقاه في اجتماع في الجامعة ما يلي : «تعتبر الجامعة العثمانية الجامعة الوحيدة المتميزة في الهند وذلك لأنها تدرّس أعلى العلوم والعلوم الإنسانية باللغة الهندية وهي النتاج المشترك الثمين للإتصال الإسلامي الهندوكي . وهي الجامعة الوحيدة المتميزة لأن كافة الجامعات الأخرى في الهند تدرس باللغة الإنكليزية . إن إنجازكم هذا يدعو إلى الفخر ليس فقط بالنسبة لكم بل وبالنسبة للهند كلها» .

ولكن جميع هذه الإنجازات لم ترق لزعماء اللغة الهندية في الهند المستقلة ، وحينما استولت الهند على حيدر آباد استبدلت الحكومة الهندية اللغة الأردية بالهندية كأداةٍ للتدريس ثم حدثت تغييرات أخرى لا تقل تطرفاً ، وذكرت صحيفة ميسج[2] الصادرة في دلهي ما يلي :

«جرت أعمال ضئيلة بالنسبة للدراسات الإسلامية في الجامعة العثمانية إذ أننا وضعنا دستور الجامعة جانباً وأوقفت سلطات الجامعة فجأة قبول الطلاب في كلية الشريعة والآداب وهي الكلية التي كانت موجودة منذ بداية نشوء الجامعة وفق دستورها الذي قامت عليه» .

قال بدر الدجى في خطابه الرئاسي الذي ألقاه في المؤتمر الإسلامي الهندي في أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٣ : «لقد غزا التخريب الثقافي المتعمد مركزاً للمعرفة في الهند ، حتى وزارة التربية وحكومة البنغال الغربية قامتا بإغلاق الكلية الإسلامية في كلكتا وإبقاء كلية سنت[3] كزا فيه وكلية سنت جمس والمدرسة الهندوكية والمعاهد الدينية الأخرى في المدينة وغيرت اسم الكلية الإسلامية وجعلتها كلية كلكتا المركزية دون اعتبار للاحتجاجات الشديدة التي قدمها الأعضاء المسلمون في الجمعية التشريعية .

---

(١) RAJA GOPALACHARI

(٢) MESSAGE

(٣) ST XAVIER

وبشكل مماثل استبدل اسم الكلية الإسلامية الحكومية في مدراس باسم الكلية المتوسطة الحكومية وانتقلت صفوف الشهادة العلمية إلى كلية الرئاسة، وبهذا تأثرت التسهيلات الثقافية المتوفرة للمسلمين في ولاية مدراس، وقد جرت العادة في هذه المعاهد أن تكون الغالبية من الطلاب المسلمين والأساتذة والجهاز الإداري ورؤساء الأقسام كذلك من المسلمين؛ ولكن بعد هذه التغييرات انقلب الوضع رأساً على عقب وأصبح في غير صالح المسلمين. ومن ناحية أخرى أغلقت نهائياً بعض المعاهد الإسلامية الأخرى مثل المدرسة العليا المحمدية الحكومية في امروتي[1] والمدرسة الفنية الأردية في داروها[2] والإثنتان في مادهيا براديش. وقد سيطر المصير المأسوي المشابه على بعض الكليات الإسلامية التي تتلقى مساعدة حكومية والمعاهد الإسلامية في الولايات الأخرى».

وقال بدر الدجى متحسراً: «لا يستطيع أولئك الغارقون في نشوة السلطة أن يتحملوا أدنى مصادقة مع الدين الإسلامي ولكن إلى أين سينتهي الوضع؟ وهذا هو السؤال الحاسم الذي أقلق أذهان المسلمين الهنود طيلة هذه السنوات والذي يبدو أنهم لا يملكون جواباً عليه».

الإستيعاب الثقافي مقابل التعددية:

لماذا قرر حكام الهند أنه من الضروري حذف كلمة (الإسلامية) من المعاهد الثقافية ولماذا صمموا قبل كل شيء على إضعاف الشخصية الإسلامية في جامعة عليكره على الرغم من الاحتجاجات الواسعة من جميع دوائر المسلمين الهنود؟ بالنظر إلى التهم المقدمة يمكن صرف النظر عن جزء من الدستور العائد لجامعة عليكره الإسلامية كنتيجة للعلاقات السيئة مع الباكستان، ولكن ربما نجد تفسيراً أكثر إقناعاً في فكرة الأمة الواحدة واللغة الواحدة والثقافة الواحدة التي كانت منذ زمن طويل عقيدة المنظمات الإنعاشية

(١) AMRAOTI

(٢) DARWHA

الهندوكية مثل المهاسبها الهندوكية ومنظمة ر. س. س[1]. ومنظمة جان سينغ. إن حركات نيودلهي الأخيرة المناهضة لعليكره بالإضافة إلى موقفها العام تجاه هذا المستودع للثقافة الإسلامية يعني أن تعزيز التكلم باللغة الهندية في الهند قد حرم التعدد الثقافي لصالح الدمج.

إن المسلمين الهنود مثل الأقليات الدينية والثقافية واللغوية الأخرى في الهند غير مستعدين لدمج وجودهم الديني والثقافي في أمة علمانية موحدة، وبدلاً من ذلك فهم يؤمنون بالتعدد الثقافي وبوحدة التنوع. لقد استنكرت المحاولات المبذولة من أجل المساواة بين الثقافة الهندية والثقافة الهندوكية أو من أجل تفسير الثقافة الهندية بعبارات لغة عهد ما قبل الإسلام من التراث الهندي وليس فقط من قبل الزعماء الشعبيين بل من قبل الموظفين المسلمين في الحكومة مثل السيد (سيدين) إذ يقول الدكتور عابد حسين: «لن تنجح المحاولات المبذولة من أجل الفصل بين الأجزاء المركبة في الثقافة الإسلامية واستخراجها من تركيب الحضارة الهندية بل ستؤدي فقط إلى إضعاف ثقافتنا وتسبب لها المعاناة من فقر دم منهك». لقد قدمت جامعة عليكره على مدى التسعة عقود الأخيرة نوعاً من التطابق الثقافي إلى المسلمين الهنود وكانت النتيجة أنهم أصبحوا يعتبرون أن حماية بعض درجات الإمتياز عند المسلمين ما هي إلا رمز لوضع أساس بالنسبة إلى وجود المجموعة الإسلامية في الهند. وإن تأكيدهم على الاحتفاظ بالشخصية الإسلامية الرئيسية في عليكره ينبع من إيمانهم بعقيدة التعدد الثقافي.

إلى جانب ذلك فالتوحيد لا يشبه الدمج، والعلمانية تطالب الأقلية الدينية بالتوحيد وليس بالدمج. ويوضح عابد حسين بقوله: «يجب على الثقافة القومية أن تهدف ليس إلى التماثل الكامل بل إلى الانسجام التام لعدد متنوع من الثقافات الإقليمية والمحلية، ثم عليها أن تعتمد على قاعدة واسعة إذ تنسجم في كل متناسق تتألف من أفضل عناصر تراثنا الثقافي. في الواقع في بلاد مثل

---

(١) R.S.S. جناح من جماعة متعصبة.

الهند تحتوي على فروق ضخمة في الجغرافيا وعدد السكان والأديان وما يؤدي إلى أقليات دينية ولغوية وثقافية تملك تواريخ وتقاليد مختلفة وخاصة بها، يتوجب في هذه البلاد على عقيدة التنوع الديني والتعدد الثقافي أن تخبر سياسات حكومتها وقادتها إذا كانت قضية العلمانية مفيدة، وإذا كان من الأفضل تطوير وحدتها وتكاملها، وأن أية محاولة في الهند متعددة الثقافات لخلق ثقافة قومية مركبة ومتكلفة يعني بشكل حتمي فرض الهندوكية على الأديان الصغيرة الأخرى. وأن التحرر من الوهم والاستياء الذي تسببه هذه المحاولة بين الأقليات سيكون مصحوباً بكارثة تهدد البلاد كلها».

obeikandl.com